الدكتورة السعدية مجيدي
أستاذة التعليم العالي
مديرة مختبر البحث في السياسة الجنائية والقانون المقارن
كلية الحقوق - مراكش

المختصر في قانون المسطرة الجنائية

- التطور التاريخي
- البحث التمهيدي
- التحقيق الإعدادي
- الدعوى العمومية
- الدعوى المدنية التابعة
- طرق الطعن

الطبعة الخامسة منقحة
2025

سلسلة أبحاث جنائية 8

الفهرس

مقدمـة 5

الباب الأول : مراحل البحث عن الجرائم والتثبت منها 17

الفصل الأول : السلطات المكلفة بالبحث التمهيدي 19

المبحث الأول : الطبيعة القانونية للشرطة القضائية 19

المطلب الأول : أنواع ضباط الشرطة القضائية 21

الفقرة الأولى : الضباط السامون 22

الفقرة الثانية : الضباط العاديون 23

الفقرة الثالثة : أعوان الشرطة القضائية 25

الفقرة الرابعة : الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية 26

الفقرة الخامسة : ضباط الشرطة القضائية المكلفون بالأحداث 28

المبحث الثاني : طبيعة اختصاص ومسؤولية ضباط الشرطة القضائية 29

المطلب الأول : اختصاص الشرطة القضائية 29

الفقرة الأولى : الاختصاص المكاني 29

الفقرة الثانية : الاختصاص النوعي 35

المطلب الثاني : مسؤوليات ضباط الشرطة القضائية 36

الفقرة الأولى : المسؤولية التأديبية 36

الفقرة الثانية : المسؤولية الجنائية 37
الفقرة الثالثة : المسؤولية المدنية 41
الفقرة الرابعة : المسؤولية الإدارية 43
الفصل الثاني : مهام ووظائف الشرطة القضائية 45
المبحث الأول : البحث التمهيدي في الحالات العادية 45
المطلب الأول : إجراءات البحث التمهيدي العادي 46
الفقرة الأولى : تلقي الشكايات والوشايات عن طريق النيابة العامة 47
الفقرة الثانية : تلقي الشكايات والوشايات مباشرة من الأطراف 51
المطلب الثاني : مضمن البحث التمهيدي العادي 51
الفقرة الأولى : الاستماع للأطراف 52
الفقرة الثانية : التفتيش 54
المبحث الثاني : إجراءات البحث في حالة التلبس بالجريمة 57
المطلب الأول : الطبيعة القانونية لحالة التلبس 57
الفقرة الأولى : الحالات الأربع للتلبس بالجريمة 59
الفقرة الثانية : الشروط العامة لتحقق حالة التلبس 62
المطلب الثاني : إجراءات البحث في حالة التلبس 65
الفقرة الأولى : الانتقال إلى عين المكان 65
الفقرة الثانية : إجراءات المعاينة 67
المطلب الثالث : إجراءات الوضع تحت الحراسة النظرية 69
الفقرة الأولى : الوضع تحت الحراسة النظرية 69

الفقرة الثانية : إجراءات تفتيش المحلات والمساكن 77
الباب الثاني : التحقيق الإعدادي 83
الفصل الأول : الطبيعة القانونية للتحقيق الإعدادي 89
المبحث الأول : الجهات المكلفة بالتحقيق الإعدادي واستقلالية قاضي التحقيق 90
المطلب الأول : الجهات المكلفة بالتحقيق الإعدادي 90
الفقرة الأولى : الجهات المكلفة أساساً بالتحقيق 91
الفقرة الثانية : الجهات المكلفة استثناءً بالتحقيق 94
المطلب الثاني : استقلال قاضي التحقيق 96
الفقرة الأولى : استقلال قاضي التحقيق عن سلطة الاتهام 96
الفقرة الثانية : استقلال قاضي التحقيق عن هيئة الحكم 98
المبحث الثاني : خصائص ونطاق التحقيق الإعدادي 99
المطلب الأول : خصائص التحقيق الإعدادي 99
الفقرة الأولى : الخصائص المرتبطة بشخص قاضي التحقيق 99
الفقرة الثانية : الخصائص المرتبطة بموضوع التحقيق 100
المطلب الثاني : نطاق التحقيق الإعدادي 104
الفقرة الأولى : التحقيق الإجباري 104
الفقرة الثانية : التحقيق الإختياري 106
الفقرة الثالثة : التحقيق الإختياري في الجنح 106
الفصل الثاني : مسطرة التحقيق الإعدادي 107

المبحث الأول : إجراءات المطالبة بالتحقيق الإعدادي 107
المطلب الأول : المطالبة بإجراء التحقيق 107
الفقرة الأولى : ملتمس النيابة العامة..... 108
الفقرة الثانية : الشكاية مصحوبة بالإدعاء المدني..... 108
المطلب الثاني : الإجراءات الأولية للتحقيق الإعدادي..... 112
الفقرة الأولى : إجراءات الاستدلال المتعلقة بشخص المتهم 112
الفقرة الثانية : الإجراءات التي تنصب على الأشياء 125
المبحث الثاني : الأوامر المتعلقة بسير وانتهاء التحقيق 133
المطلب الأول : الأوامر المتعلقة بشخص المتهم 133
الفقرة الأولى : أوامر المثول أمام قاضي التحقيق 133
الفقرة الثانية : الأوامر الاحتياطية للتحقيق الإعدادي..... 141
المطلب الثاني : الأوامر القضائية بانتهاء التحقيق 157
الفقرة الأولى : الأوامر القضائية بانتهاء البحث..... 157
الفقرة الثانية : استئناف أوامر قاضي التحقيق..... 162
الفقرة الثالثة : بطلان إجراءات التحقيق..... 165
الباب الثالث : الدعوى العمومية..... 173
الفصل الأول : المركز القانوني للنيابة العامة في الدعوى العمومية..... 175
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للنيابة العامة 177
المطلب الأول : تاريخ واستقلال وخصائص النيابة العامة بالمغرب 177
الفقرة الأولى : التطور التاريخي للنيابة العامة بالمغرب واستقلالها..... 177

الفقرة الثانية : وضعية أعضاء النيابة العامة وخصائصها 188
المطلب الثاني : طبيعة النيابة العامة أمام المحاكم في المادة الزجرية 194
الفقرة الأولى : طبيعة النيابة العامة بالمحاكم الابتدائية 194
الفقرة الثانية : طبيعة النيابة العامة بمحاكم الاستئناف 197
الفقرة الثالثة : النيابة العامة لدى محكمة النقض 199
المبحث الثاني : إجراءات ممارسة الدعوى العمومية من طرف النيابة العامة 201
المطلب الأول : كيفية ممارسة الدعوى العمومية من طرف وكيل الملك 202
الفقرة الأولى : تحريك الدعوى العمومية في المخالفات 202
الفقرة الثانية : تحريك الدعوى العمومية في الجنح 207
الفقرة الثالثة : صلاحيات أخرى موكولة لوكيل الملك 211
المطلب الثاني : إقامة الدعوى العمومية من طرف الوكيل العام للملك 216
الفقرة الأولى : الإحالة على غرفة الجنايات الابتدائية 217
الفقرة الثانية : المطالبة بإجراء التحقيق 219
الفصل الثاني: إقامة الدعوى العمومية والقيود الواردة عليها وأسباب سقوطها 221
المبحث الأول : تخويل جهات استثنائية حق إقامة الدعوى العمومية 223
المطلب الأول : الجهات غير القضائية 224
الفقرة الأولى : المتضرر من الجريمة 224
الفقرة الثانية : موظفي بعض الإدارات 226
المطلب الثاني : الجهات القضائية 227
الفقرة الأولى قضاء التحقيق 227

الفقرة الثانية : الغرفة الجنحية..... 228
الفقرة الثالثة : الغرفة الجنائية بمحكمة النقض..... 229
الفقرة الرابعة : الرؤساء الأولون بمحاكم الاستئناف 230
الفقرة الخامسة : الجرائم المرتكبة أثناء جلسات محاكم الحكم 230
المبحث الثاني: موانع إقامة الدعوى العمومية وأسباب سقوطها..... 231
المطلب الأول : قيود المتابعة 231
الفقرة الأولى : الحصانة القضائية..... 231
الفقرة الثانية : قواعد الاختصاص..... 234
الفقرة الثالثة : توقف المتابعة على إبلاغ أو إذن أو طلب أو شكوى..... 234
المطلب الثاني : أسباب سقوط الدعوى العمومية 237
الفقرة الأولى : موت المتابع 238
الفقرة الثانية : التقادم..... 240
الفقرة الثالثة : العفو الشامل..... 248
الفقرة الرابعة : العفو الخاص..... 250
الفقرة الخامسة : نسخ القانون الجنائي..... 252
الفقرة السادسة : صدور مقرر اكتسب قوة الشيء المقضي به..... 253
الفقرة السابعة : الصلح متى توفرت شروطه 254
الفقرة الثامنة : التنازل عن الشكاية..... 255
الباب الرابع : الدعوى المدنية التابعة 257
الفصل الأول : أطراف الدعوى المدنية التابعة 259

المبحث الأول : الدعوى المدنية التابعة المرفوعة من المتضرر من الجريمة 259
المطلب الأول : أهلية التقاضي 260
الفقرة الأولى : الشخصية القانونية 260
الفقرة الثانية : أهلية مباشرة الحق في التقادم 262
المطلب الثاني : المصلحة في التقاضي 263
الفقرة الأولى : توافر ضرر جنائي 264
الفقرة الثانية : أن يكون الضرر محققا 265
الفقرة الثالثة : أن يكون الضرر شخصيا 265
المبحث الثاني : الدعوى المدنية التابعة المرفوعة من غير المتضرر من الجريمة 266
المطلب الأول : الدائن المضرور والغير الحال محل المتضرر 266
الفقرة الأولى : الدائن المضرور 266
الفقرة الثانية : الحال محل المتضرر 268
المطلب الثاني : ورثة المضرور 271
الفقرة الأولى : وفاة المضرور بعد زمن من وقوع الجريمة 271
الفقرة الثانية : وفاة المجني عليه بسبب الجريمة 272
المبحث الثالث : الأشخاص اللذين ترفع في مواجهتهم الدعوى المدنية التابعة 272
المطلب الأول : المسؤولون جنائيا والورثة 273
الفقرة الأولى : المسؤولون جنائيا 273
الفقرة الثانية : الورثة 274

المطلب الثاني : المسؤول عن الحقوق المدنية 276
الفقرة الأولى : الشخص المعنوي العام كمسؤول عن الحقوق المدنية 276
الفقرة الثانية : الصفة التي تتحمل بها شركات التأمين أداء التعويضات للمتضررين من الجرائم 279
الفصل الثاني : موضوع الدعوى المدنية التابعة وعلاقتها بالدعوى العمومية 281
المبحث الأول : موضوع الدعوى المدنية التابعة 281
المطلب الأول : مصاريف الدعوى والرد 281
الفقرة الأولى : مصاريف الدعوى 282
الفقرة الثانية : الرد 283
المطلب الثاني : التعويض ونشر الحكم 285
الفقرة الأولى : التعويض 285
الفقرة الثانية : نشر الحكم 287
المبحث الثاني : علاقة الدعوى المدنية التابعة بالدعوى العمومية 288
المطلب الأول : تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية 288
الفقرة الأولى : الإجراءات 288
الفقرة الثانية : ارتباط الدعويين بالنسبة لإصدار الحكم 290
المطلب الثاني : استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى العمومية 290
الفقرة الأولى : الطعن 291
الفقرة الثانية : أسباب الانقضاء 292
المبحث الثالث : إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري 292

المطلب الأول : الدعوى المدنية التابعة بين القضاء المدني والقضاء الزجري 293
الفقرة الأولى : أساس حق الخيار 294
الفقرة الثانية : الرجوع عن الخيار 297
المطلب الثاني : شروط إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري والجهات المختصة للبت فيها 299
الفقرة الأولى : شروط إقامة الدعوى المدنية التابعة أمام القضاء الزجري 299
الفقرة الثانية : الجهات المختصة بالنظر في الدعوى المدنية التابعة 303
الفصل الثالث : انقضاء الدعوى المدنية التابعة وطرق الطعن في الأحكام الصادرة عنها 307
المبحث الأول : انقضاء الدعوى المدنية التابعة 307
المطلب الأول : تقادم الدعوى المدنية التابعة 308
الفقرة الأولى : أمد التقادم 308
الفقرة الثانية : وقف سريان التقادم وانقطاعه 311
المطلب الثاني : الأسباب الأخرى لانقضاء الدعوى المدنية التابعة 313
الفقرة الأولى : ترك الدعوى المدنية التابعة 313
الفقرة الثانية : صدور حكم بات 316
المبحث الثاني : طرق الطعن في الدعوى المدنية التابعة 317
المطلب الأول : طرق الطعن العادية في الأحكام القضائية الصادرة في الدعوى المدنية التابعة 318
الفقرة الأولى : الطعن بالتعرض 318

الفقرة الثانية : الطعن في الاستئناف..... 319
المطلب الثاني : طرق الطعن غير العادية في الأحكام القضائية الصادرة في الدعوى المدنية التابعة..... 322
الفقرة الأولى : الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية التابعة..... 322
الفقرة الثانية : الطعن بإعادة النظر 324
الباب الخامس : طرق الطعن 325
الفصل الأول: طرق الطعن العادية 327
المبحث الأول : الطعن بالتعرض 327
المطلب الأول: الأحكام القابلة للتعرض وأجل الطعن بالتعرض 327
المطلب الثاني: شكل الطعن بالتعرض وآثاره 330
المبحث الثاني: الطعن بالاستئناف 332
المطلب الأول: الصفة في الطعن بالاستئناف والجهة التي تبت فيه 332
المطلب الثاني: آجال الطعن بالاستئناف وآثاره..... 334
الفصل الثاني: طرق الطعن غير العادية..... 339
المبحث الأول: أحكام الطعن بالنقض في المادة الزجرية..... 339
المطلب الأول: الشروط الشكلية للطعن بالنقض..... 339
المطلب الثاني: أسباب الطعن بالنقض وأهم آثاره القانونية..... 347
المبحث الثاني: الطعن بإعادة النظر وبالمراجعة..... 352
المطلب الأول: الطعن بإعادة النظر في قرارات محكمة النقض..... 352
المطلب الثاني : الطعن بمراجعة المقرر القضائي الصادر بالإدانة 354
الفهرس 359

هذا الكتاب

إن مبدأ الشرعية الموضوعية يقابله مبدأ الشرعية الإجرائية، القاضي بأنه لا إدانة ولا عقوبة دون محاكمة، ولا محاكمة إن لم تكن عادلة، ولا تكون المحاكمة عادلة ما لم تلتزم الشرعية الإجرائية، إذ أن قانون المسطرة الجنائية يدخل في حقول القانون المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومتصلة عضوياً بحقوق الإنسان الأساسية.

فميزة القواعد الشكلية والإجرائية بصفة عامة مسألة ضرورية لحسن سير العدالة، إذ بدونها لا يمكن أن نتصور سير مرفق القضاء في نسقه القانوني المنظم بإحكام ودقة، فالحكامة القضائية الجيدة تقتضي خلق نوع من التوازن بين البراءة كأصل، وعدم الإفلات من العقاب.

وإذا كانت القواعد الموضوعية تشكل في مجموعها إنذارًا موجها للكافة بالامتثال لأوامرها ونواهيها تحت طائلة تطبيق الجزاء المقرر فيها، وحين تقع مخالفة لقواعد القانون الجنائي- المتمثلة في وقوع الجريمة- يقوم قانون المسطرة الجنائية بدور مكمل للمهمة المنوطة بالقانون الجنائي باعتباره قانون لازم لتطبيقه ونقله من حالة سكون إلى حالة حركة راسما بذلك الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق العدالة الجنائية مُوعزاً الضمانات الكافية حتى لا يحكم على بريء بجرم لم يرتكبه، ولكي لا يصيب العقاب إلا مرتكب الجرم من حرض عليه أو اشترك فيه أو مهد له أو ساعد في تنفيذه.

ومن ثمة، فإن قانون المسطرة الجنائية باعتباره خطاب إجرائي يشكل صمام أمان يمكن أن تعتمد عليه الدولة لإشاعة الثقة في مؤسساتها القضائية المؤتمنة على وظيفة العدل.

مطبعة الأمنية - الرباط 2023

9 789920 412551

90 درهما